

الجمعية العامة



الدورة الخمسون
البند ٣٨ من جدول الأعمال

حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي

تقرير الأمين العام

إضافة

أولاً - مقدمة

٢ - يقدم هذا التقرير إلى الجمعية العامة في أعقاب تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ (A/50/861) عن حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي، وعملاً بالقرار ٨٦/٥٠ باء المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام، ضمن أمور أخرى، أن يقدم إليها تقارير منتظمة. ويقدم التقرير وصفاً لأنشطة البعثة المدنية الدولية في هايتي، برعاية مشتركة من منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة وتقديماً لحالة حقوق الإنسان وللمؤسسات التي تعتبر عملياتها حاسمة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان. كما يقدم مخططاً لأنشطة المستقبلية التي تضطلع بها البعثة في حال تمديد ولايتها، بناءً على طلب رئيس جمهورية هايتي المؤرخ ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٦. وقد وضع هذا التقرير بالتشاور مع منظمة الدول الأمريكية.

ثانياً - السياق السياسي

٢ - مع الانتقال السلمي للسلطة، في ٧ شباط/فبراير ١٩٩٦، من الرئيس الذي انتهت ولايته، الأب جان برتران أرسنيد إلى الرئيس الجديد المنتخب رينيه بريفال، اكتمل شغل وظائف المسؤولين المنتخبين، الذي كان قد بدأ في عام ١٩٩٥ بالانتخابات البرلمانية والبلدية والمحلية. وكذلك شكل هذا الانتقال خطوة رئيسية نحو ترسیخ العملية الديمقراطية في هايتي.

٣ - وفي ٦ آذار/مارس ١٩٩٦، تولى رئيس الوزراء الجديد روزني سمارث منصبه بتعيين من الرئيس بريفال وصدق عليه البرلمان. وقد طلب إلى الحكومة الجديدة، التي تمثل قدرًا معيناً من الاستمرارية لحكومة رئيسة الوزراء كلوديت ويرلي المنتهية ولايتها، أن تتصدى على الفور لعدد من المشاكل المعلقة والأساسية. وقد تعين وضع سياسات لمعالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الملحة. واقتضى الأمر المضي في تعزيز

المؤسسات وترسيخها، ولا سيما فيما يتعلق بالإصلاح القضائي وبالشرطة الوطنية الهايتية الجديدة التي استكمل انتشارها في شباط/فبراير ١٩٩٦. وفي مجال الأمن، بقي الشعور بعدم استباب الأمان منتشرًا، وقد أذكته الهجمات التي شنت على الشرطة وأدت إلى مقتل سبعة من أفرادها، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة حدوث الجرائم المسلحة، بما فيها عدة عمليات خطف مع طلب فدية، في فترة وجيزة من الزمن. وهذه التطورات، بالإضافة إلى تجدد أعمال الاحتجاج من جانب الأفراد السابقين في القوات المسلحة الهايتية التي بدت وكأنها تشير إلى ارتفاع مستوى الدعم والتنظيم الذي تحظى به، لم تؤد إلى تهدئة المخاوف من عودة ظهور المجموعات شبه العسكرية، ومن الخطر الذي يمكن أن تشكله في وجه توطيد العملية الديمقراطية في هايتي.

٤ - بيد أن الحالة السياسية بقىت هادئة تماماً بوجه عام. وأعطت أحزاب المعارضة الحكومة هدنة مدتها ثلاثة أشهر. غير أن انقسام الجماعات السياسية التي تشكل الأغلبية البرلمانية والتي تستند إليها الحكومة بات أكثر ظهوراً، واتضح أن قدرًا لا بأس به من المعارضة لسياسات الحكومة يأتي من داخل صفوفها. وأصبحت السياسات الاقتصادية التي تدافع عنها الحكومة، ومن ضمنها إصلاح الخدمات العامة وتحديث المؤسسات الحكومية وإبرام اتفاق تكيف هيكلية مع صندوق النقد الدولي، من القضايا السياسية الرئيسية.

ثالثا - أعمال البعثة المدنية الدولية في هايتي

٥ - خفض عنصر الأمم المتحدة في البعثة المدنية الدولية في هايتي في شباط/فبراير من ٨٧ إلى ٣٢ مراقباً. وحدث تخفيض مماثل في عدد المراقبين الذين نشرتهم منظمة الدول الأمريكية ونتيجة لذلك انخفض قوام البعثة الإجمالي من ١٦٢ مراقباً في ١٢ مكتباً إقليمياً إلى ٦٤ مراقباً في ٧ مكاتب إقليمية.

٦ - واستجابة لطلب الرئيس بريفال، المؤرخ ٩ شباط/فبراير ١٩٩٦، إبقاء البعثة المدنية الدولية في هايتي (الوثيقة A/50/861/Add.1 المؤرخة ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٦)، اتخذت الجمعية العامة القرار ٨٦/٥٠ باءِ الذي مددت بموجبه ولاية عنصر الأمم المتحدة في البعثة حتى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٦.

٧ - وبموجب هذا القرار، شملت مسؤوليات البعثة في أثناء فترة تمديد ولايتها العناصر الرئيسية التالية: (أ) التحقق من احترام هايتي الكامل لحقوق الإنسان والحربيات الأساسية المكرسة في دستور هايتي وفي المعاهدات الدولية التي دخلت هايتي طرفاً فيها؛ (ب) تقديم المساعدة التقنية، بناءً على طلب حكومة هايتي، في ميدان بناء المؤسسات، مثل تدريب الشرطة أو إنشاء سلطة قضائية نزيهة؛ (ج) دعم وضع

برنامج لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، بغية مواصلة العمل على تهيئة مناخ من الحرية والتسامح يساعد على توطيد الديمقراطية الدستورية الطويلة الأمد في هايتي.

٨ - ونظراً للنشر الكامل لأفراد الشرطة الوطنية الهايتية البالغ عددهم ٣٠٠ فرد بنهایة شباط/فبراير ١٩٩٦ ولخض عدد أفراد الشرطة المدنية فيبعثة الأمم المتحدة في هايتي الممدد من ٩٠٠ إلى ٣٠٠ فرد، عاد رصد احترام موظفي أمن الدولة لحقوق الإنسان إلى الظهور بوصفه نشاطاً رئيسياً من أنشطة البعثة المدنية الدولية في هايتي.

٩ - وفي مجال بناء المؤسسات، اتبعت البعثة نهجاً ثلاثياً. ففيما يتعلق بتحسين حالة السجون وشروط الاحتجاز، واصلت البعثة العمل، بتنسيق وثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على تنفيذ مشروع لإصلاح السجون يمول بالاشتراك مع وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة. وكذلك عمل مراقبي البعثة في مجال التعاون مع الشرطة المدنية التابعة لبعثة الأمم المتحدة في هايتي، ولاحقاً مع البعثة الخلف (بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي)، من أجل رصد تصرف الشرطة. وبناءً على طلب الشرطة المدنية والبرنامج الدولي لتقديم المساعدة التدريبية في مجال التحقيق الجنائي (التابع لوزارة العدل في الولايات المتحدة) ومديرى كلية تدريب الشرطة، قدمت البعثة المدنية الدولية في هايتي التدريب في مجال حقوق الإنسان ومعايير الدولية التي تنظم استعمال القوة والأسلحة النارية. وفيما يتعلق بالإصلاح القضائي، تعاونت البعثة مع كل من وزارة العدل ومع مانحين رئيسيين. وكذلك قدمت البعثة عروضاً في مدرسة القضاة وكذلك في كليات القانون في مختلف أنحاء البلد. وفي الميادين الرئيسية الثلاثة ذات الصلة ببناء المؤسسات استخدمت البعثة المعلومات والتقييمات المقدمة من مراقبتها الميدانيين من أجل تقديم توصيات إلى السلطات المختصة في هايتي.

١٠ - وعلى الرغم من تأخر اعتمادات الميزانية وبرامج النظرة، برهنت أنشطة البعثة في مجال تعزيز حقوق الإنسان وال التربية المدنية على أنها من مجالات نشاطها الأكثر دينامية.

١١ - وبالإضافة إلى تلبية الاحتياجات في مجال الإبلاغ، التي حددتها القرارات ذات الصلة التي اتخذتها الأمم المتحدة ومنظمة البلدان الأمريكية، أصدرت البعثة تقارير أسبوعية عن حالة حقوق الإنسان لتعتميمها بصورة خاصة على السلطات الهايتية. ونشرت تقارير متعمقة عن النظام القضائي والشرطة جرى تعليمها على نطاق واسع على المسؤولين الحكوميين والمانحين وسائر الأطراف المعنية. واحتفظت البعثة ببرنامج مستمر ونشط لجمع البيانات المتعلقة بجميع حوادث العنف المبلغ عنها والتي تشمل انتهاكات فعلية أو محتملة لحقوق الإنسان.

رابعاً - حالة حقوق الإنسان

١٢ - استمرت الحالة عموماً في تحسن وأشارت بيانات السياسات العامة الصادرة عن السلطات الحكومية وأجهزة الشرطة إلى أن الدولة باقية على التزامها بالدفاع عن حقوق الإنسان وتحسين المساءلة. غير أن وتيرة التحسن كانت بطيئة وأبلغ عن وقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان من ضمنها الإعدام بإجراءات موجزة، وإطلاق النار المتعمد وإساءة معاملة الشرطة للمشتبه فيهم وتعذيبها لهم. ويعتبر سجل قوات الشرطة الجديدة في هذا المجال مختلفاً، وهي تحتاج على أساس عاجل إلى تعزيز الآليات التأديبية وإلى إقامة دعاوى جنائية ضد من يثبت به في تورطه من أفرادها في انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان.

ألف - تقارير عن انتهاكات ارتكبها الشرطة الوطنية الهايتية

١٣ - على الرغم من القيود التشغيلية وغيرها، ومن ضمنها انعدام الخبرة والإشراف، اضطط معظم أفراد الشرطة بواجباتهم بروح مهنية. وقد وقعت تجاوزات أساساً في أثناء المظاهرات الشعبية أو في سياق سعي الشرطة إلى اعتقال أشخاص مشتبه بهم يتصنفون بالعنف أو يحتمل أن يكونوا كذلك. وقد وقعت مشاكل مستمرة تتعلق باستخدام الشرطة وأفراد الشرطة خارج أو قات دوامهم الرسمي للأسلحة النارية على نحو غير قانوني أو غير مناسب. ومن ضمن الحوادث الخطيرة التي وقعت، إطلاق النار على ثمانية أشخاص في آذار/مارس في أثناء عمليات للشرطة في أحد أحياي سيتيه سولفي بالعاصمة؛ ومقتل شخصين على الأقل من المشتبه بهم في حزيران/يونيه وهما في حراسة الشرطة؛ ومقتل شخصين آخرين من المشتبه بهم نتيجة التعذيب في كروا ده بوكيه (المقاطعة الغربية).

١٤ - وفي حين كان عدد الادعاءات بسوء المعاملة بما في ذلك عن تعرض أشخاص في حراسة الشرطة لصدمات كهربائية قليلاً نسبياً في عام ١٩٩٥، فإنه ارتفع ارتفاعاً ملحوظاً في عام ١٩٩٦، إذ زعم أن أكثر من ٨٠ شخصاً قد تعرضوا للضرب أو سوء المعاملة بشكل ما لدى استجوابهم في الفترة من كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه.

باء - الانتهاكات المزعومة من جانب حراس السجون

١٥ - على الرغم من أن حراس السجون الذين يعملون تحت السلطة المدنية للإدارة الوطنية للسجون يحترمون عموماً حقوق المحتجزين في سجون هايتي، فقد أفادت التقارير بوقوع تجاوزات، تشمل زعماً بضرب ١٥ حدثاً، وجد أحدهم ميتاً في زنزانته بعد يومين من ذلك. وكان سبب الوفاة غير معروف على وجه الدقة. ولكن على الرغم من أن حالته الصحية كانت سيئة عند وصوله إلى السجن، فإنه لم يتلق علاجاً طبياً. وقد فُصل الحراس الذين ورد أنهم كانوا مسؤولين عن حادثة الضرب فيما بعد لسبب لا يتصل بذلك. ولوحظ أن الحراس في معظم مناطق الإدارة الوطنية للسجون، ومن بينهم أفراد سابقون في القوات المسلحة، يحملون أسلحة خاصة في خرق للوائح السجون.

جيم - الاعتقال والاحتجاز المخالفان للقانون

١٦ - في حين أن معظم سلطات الشرطة في جميع أرجاء البلد قامت بجهود جديرة بالثناء لضمان عرض المشتبه فيهم المحتجزين على قاض خلال فترة لا تتجاوز ٤٨ ساعة التي يشترطها قانون هايتي، فإن بعضها لم يحترم هذا الإجراء. ووُجدت البعثة عدداً من المشتبه فيهم احتُجزوا لمدد تتفاوت بين أسبوع وشهر دون أن يعرضوا على قاض. وفي بعض الحالات وجدت البعثة أيضاً أن قانونية الاحتجاز لم تثبت وأن المحتجزين لا يُخطرون دائماً بسبب احتجازهم.

١٧ - وعلى الرغم من التحسينات في بعض المناطق، فإن تأخير الإجراءات القانونية، الذي يتسبب فيه أساساً انعدام التنظيم والموظفوون القضائيون والمقدرة على إجراء تحريات كافية، ما زال ينضي إلى بقاء أغلبية السجناء في الحبس الاحتياطي، أحياناً لفترات أطول من المدة القانونية القصوى للتحقيق القضائي، أو حتى لفترات أبعد من الأحكام بالسجن على الجرائم المزعومة.

DAL - التحقيق في الانتهاكات

١٨ - أظهرت السلطات الحكومية وسلطات الشرطة التزاماً بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان ومعاقبة أولئك الذين تتضح مسؤوليتهم عنها. وفي آذار/مارس ١٩٩٦ بدأ سريان مدونة قواعد سلوك للشرطة، لتمكيل مدونة آداب وسلوكيات المهنة التي طبّقت في آب/أغسطس ١٩٩٥. وقد أثبتت المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية، التي أوكل إليها استلام الشكاوى من الانتهاكات وإجراء التحريات، وجودها بشكل راسخ. وفي حين أن التحريات بدأت في عدد من الحالات وقَعَت الجرائم على بعض أفراد الشرطة، فإن القرارات النهائية أعلنت في عدد قليل فقط من الحالات. ولم تكن المعلومات الكاملة عن نتائج تحريات الشرطة تُنشر دائماً، على الرغم من أن التحسينات في هذا الشأن قد أصبحت واضحة في شهر حزيران/يونيه وتوزُّع عليه. واستُهملت التحريات القضائية في عدد قليل فقط من الحالات التي اتُّهمت فيها الشرطة بارتكاب انتهاكات، بل إن قلة من هذه التحريات أدت إلى المقاضاة أمام المحاكم.

١٩ - واتُّخذ بعض التدابير ضد حراس السجون المشتبه في ضربهم للمحتجزين. ومع ذلك، فإن التحقيق في الانتهاكات في سجون هايتي ظلل في الواقع مسؤولية نائب المدير العام، دون وجود أي هيئة داخلية لإجراء التحريات أو تقديم توصية بالجزاءات، وإن كان قد جرى الشروع في عملية تحضير مدونة للسلوك واللوائح الداخلية لحراس السجون.

هاء - محاكمة المشتبه في انتهاكهم لحقوق الإنسان في ظل الانقلاب

٢٠ - على إثر شكاوى سُمِّيت أكثر من ٣٠٠ من أفراد قوات الأمن السابقين ومعاونיהם، بدأت في أجزاء مختلفة من البلد محاكمة أولئك الذين اتّهموا بانتهاك حقوق الإنسان في ظل نظام الأمر الواقع. ووصل قليل من القضايا إلى مرحلة المحاكمة مع ذلك، بل لم يحكم بالإدانة إلا في عدد أقل. ويعزى هذا جزئياً إلى المشاكل الإجرائية، بما في ذلك الإعداد الخاطئ للملفات، مما يؤدي إلى إطلاق سراح بعض المشتبه فيهما على أساس فنية؛ والإفراج عن مشتبه فيهم استناداً إلى قانون التقادم المسقط؛ والتراخي من جانب سلطات الادعاء؛ وخوف المجنى عليهم والشهود من الإدلاء بالشهادـة.

٢١ - وجـرى تسليم تقرير اللجنة الوطنية المعنية بالحق والعدل، التي أوكل إليها التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في ظل الانقلاب، إلى رئيس هايتي في ٥ شباط/فبراير ١٩٩٦، وأصبحت توصياته متاحة للجمهور في نيسان/أبريل. وعيّنت مؤخراً لجنة حكومية لتقديم توصيات بشأن متابعة تقرير اللجنة.

وأو - "العدالة" الشعبية

٢٢ - أدى انعدام ثقة الجمهور في نظام العدالة إلى حوادث "العدالة" الشعبية، حيث هاجمت الجماهير الغاضبة وقتلت عدداً من المجرمين المشتبه بهم، وحدث ذلك أحياناً حتى بعد أن يكون المجنى عليه قد وضع في حراسة الشرطة. ويوضح نحو ٨٠ من مثل هذه الحوادث التي سجلتها البعثة الصغوبات التي تواجه الشرطة والموظفيين القضائيين في فرض سلطة القانون.

٢٣ - وأدى تجاهل الشعب للقرارات التي تتخذها السلطات القضائية أيضاً إلى احتجاجات عنيفة، كثيرة ما يصاحبها هجوم على المحاكم، ومكاتب المدعين العامين ومراكز الشرطة، وأسفرت عن إغلاق المحاكم لفترات تراوحت بين بضعة أيام وعدة أشهر. وفي بعض الحالات، تعرض القضاة للتهديد أو الضغط، مما قوض قدرتهم على العمل. وفي بعض المناطق، حدثت احتجاجات في سياق النزاع السياسي بين موظفي الحكومة والشرطة والقضاة المنتخبين، أو شارك فيها أعضاء في منظمات شعبية معادية للشرطة.

خامساً - حالة المؤسسات الأساسية المسؤولة عن حماية حقوق الإنسان

ألف - الشرطة الوطنية الهايتية

٢٤ - بعد مرور عام واحد من إنشاء الشرطة الوطنية الهايتية، تلقى نحو ٢٠٠ من ضباط الشرطة تدريباً أساسياً ونشر ٥٥٨ من أفراد الشرطة. وأصبحت الهيكل الرسمية لقوات الشرطة قائمة، وجـرى إنشاء المكونات الأولى للوحدات الخاصة، وبصورة ملحوظة وحدة مكافحة الشغب، وقوة التدخل السريع ووحدة التحقيق الجنائي. وما زالت الوحدة الأخيرة في حاجة إلى قدر أكبر من التدريب والموارد. وأنشئت

لجنة يترأسها الرئيس بريفال لتخطيط التطوير المؤسسي للشرطة المدنية الهايتية ولرصد الامتثال للمهام المحددة ولمتابعة المشاكل التي تؤثر على أداء القوة وقيامها بوظيفتها. واستمرت أوجه الصعف الهيكلي والقيود التشغيلية في التأثير على مقدرة أفراد الشرطة على أداء مهامهم، وواجهت الشرطة حالات مقلقة من جرائم العنف، ولا سيما في العاصمة. فقد قتل مهاجمون مجحولون سبعة من أفراد الشرطة بين آذار/مارس ومنتصف تموز/يوليه.

٢٥ - وبينما رقّي بعض ضباط الشرطة الذين أظهروا قدرات قيادية خلال نشرهم الأولى إلى مناصب مفتشين محليين، فإنه لا تزال هناك ثغرات كبيرة باقية في الهيكل القيادي. واتخذ إجراء أولي لسد تلك الثغرات عن طريق اختيار وتدریب مرشحين لتعيينهم نقباء للشرطة وفي مستويات الإشراف الأخرى. ولم يتم الإدماج الكامل في الشرطة الوطنية الهايتية لعدد من ضباط الشرطة المؤقتين، ومنهم الضباط المتدربون في غواتيمانو وأولئك الذين دربتهم الشرطة الكندية (أفراد "ريجينا"). وأفراد القوات المسلحة الهايتية السابعون، ويُسبب عدم تحديد وضعهم توتركات داخلية.

٢٦ - وفي بعض المناطق الريفية، كثيراً ما تقوم السلطات القضائية والمحلية الأخرى، عندما يرفض أفراد الشرطة نشرهم في مناطق نائية، متذرعين بانعدام المرافق والمشاكل السوقية، بالتحايل على هذا الوضع بالاعتماد على موظفين منتخبين محلياً أو على أفراد الشرطة المجتمعية غير الرسمية الذين يقومون أحياناً، بالتعاون مع الشرطة المدنية الهايتية، بمهام الشرطة. وأدى بعض التجاوزات في أيار/مايو في بور - أو - برسن إلى حل عدد من وحدات الأمن الموازي، مثل دائرة المخابرات الوطنية، في حين أن مسألة ضم العديد من الوحدات المسلحة الأخرى، مثل وحدات أمن الوزارات والرئاسة والقصر، إلى الهيكل القيادي للشرطة المدنية الهايتية لا تزال تحتاج إلى توضيح، مثلاً تحتاج سلطة هذه الوحدات في القبض وتفيش المركبات والمنازل إلى توضيح أيضاً. وفي هذا السياق يسبب القلق الإجراء الحديث الذي اتخذته عدة بلديات، بما في ذلك بور - أو - برسن وديلاماس، بإنشاء قوات من الشرطة المحلية المسلحة تحت إمرة القائد.

٢٧ - وشاركت البعثة في تدريب مشرفي الشرطة وشرطة مكافحة الشغب ووسعـت مـدى عروضـها في مجال معايير حقوق الإنسان لتشمل العلاقات مع السلطات المدنية والقضائية والسكان. ونشرت البعثة مجموعة من لوائح الشرطة الداخلية وترجمت مدونات سلوك الشرطة إلى اللغة الكريولية لنشرها وتوزيعها. ودعمـت البعثة جهود الشرطة الوطنية الهايتية في مجال عمل الشرطة المجتمعـي، واشتركت في الاجتماعـات التي ضمت المسؤولـين في إدارـات الشرطة والسكنـان في عدد من المجتمعـات المحلية.

٢٨ - وواصلـت البعثة رصد أداء الشرطة، في جميع أرجاءـ البلد، فيما يتعلق بحقوقـ الإنسان، بما في ذلك الرصد المنتظم للاحتجاز في مراـفق الشرطة. وكانت المعلومات عن الانتهاـكات المزعـومة لحقوقـ الإنسان تقدمـ بانتظامـ لسلطـات الشرطة الوطنية وإلى المـفتـشـية العامةـ. واستـجـابتـ السـلطـاتـ لهذهـ المـبـادرـاتـ، وبدـأتـ التـحرـياتـ فيـ عـدـمـ منـ الـحالـاتـ، عـنـدـمـ لاـ تكونـ جـارـيةـ بـالـفـعلـ. وفيـ تمـوزـ/ـيـولـيهـ قـدـمـتـ الـبعـثـةـ تـقـرـيرـاـ تـفصـيلاـ.

عن أداء الشرطة المدنية الهايتية خلال سنة عملها الأولى، وزع على عدد من الجهات، منها المسؤولون في الشرطة والحكومة ومجتمع المانحين. وتضمن التقرير مجموعة من التوصيات لتعزيز ضمانات حقوق الإنسان. وبدأت السلطات في اتخاذ إجراء في كثير من الحالات التي أشير إليها في التقرير، بما في ذلك إيقاف عدد من أفراد الشرطة عن العمل، انتظاراً لنتيجة التحريات الرسمية. وقدمت البعثة معلومات إلى وحدة التحقيق الجنائي عن انتهاكات حقوق الإنسان خلال فترة الانقلاب لإجراء مزيد من التحقيق المنضي إلى المقتاضاة.

باء - السجون ومرافق الاحتجاز

٢٩ - أدمجت الإدارة الوطنية للسجون، وهي الهيئة المدنية المسؤولة عن السجون في هايتي، ككيان مستقل في الهيكل العام للشرطة الوطنية الهايتية وفقاً لدستور هايتي لعام ١٩٨٧. غير أن العلاقة بين الشرطة الوطنية الهايتية والإدارة الوطنية للسجون لم تحدد رسمياً بعد. ولم توضع حتى الآن لوائح تأديبية ومدونات لقواعد سلوك الموظفين ولوائح للمحتجزين، كما تحتاج آليات التنفيذ إلى التحديد. وتحسن التنسيق بين سلطات السجون وسلطات الشرطة في العديد من المناطق، وبخاصة فيما يتعلق بمعاملة المحتجزين، بيد أنه لا تزال هناك بعض الخلافات، وبخاصة في العاصمة. وأدى شعور حراس السجون بزيادة وجود خطر على سلامتهم إلى مطالبتهم باقتناء أسلحة نارية شخصية. وركزت شواغل الجمهور على مسألتي حالات الهروب من السجن والإفراج عن الأشخاص المشتبه بارتكابهم جرائم خطيرة قبل محاكمتهم.

٣٠ - وكان حوالي ٨٠ في المائة من المحتجزين في مراقب الإدارية الوطنية للسجون (٨٦ في المائة منهم في بور - أو - برس) رهن المحاكمة. ولا يزال توزيع مسؤوليات الاحتجاز بين الشرطة والإدارة الوطنية للسجون يثير مشاكل، إذ تظل أعداد كبيرة من المحتجزين في مراقب الاحتجاز التابعة للشرطة، ويعود ذلك جزئياً إلى، عدم وجود وسائل كافية لنقلهم. والظروف في مراكز الاحتجاز التابعة للشرطة بدائية، ونادرًا ما تمكن الشرطة من توفير المراقب الصحية والتغذية والرعاية الصحية الالزمة. وكثيراً ما دفع أفراد الشرطة من أموالهم الخاصة مقابل الحصول على غذاء للمحتجزين. وكانت عملية تسجيل الأشخاص رهن احتجاز الشرطة عشوائية. وأعربت البعثة عن هذه الشواغل لوزير العدل الذي أعرب عن استعداده للتماس مساعدة البعثة في التصدي لهذه المشاكل.

٣١ - واستمر حبس الأفراد لعدم قدرتهم على تسديد ديون خاصة، مما يخالف القواعد الدولية الواجبة التطبيق. وكان ثمة ميل إلى عدم مواصلة الدعاوى في الحالات التي أفرج فيها عن المحتجزين من الحبس الاحتياطي مقابل دفع كفالة. وازدادت حدة هذه المشاكل بسبب الفشل شبه الكامل لنظام تسجيل بيانات السكان في هايتي، الذي يحول دون معرفة مكان وجود الأفراد.

٣٢ - وبدأ البرنامج الممول دولياً لإصلاح السجون، الذي وفر التدريب لجميع مديري السجون ومفتشيها والمشرفين عليها، في التصدي لمسألة إعادة بناء مراقب السجون، غير أن التنفيذ لم يكن قد بدأ حتى منتصف تموز/يوليه. وتحسنت المراقب الصحية والتغذية والرعاية الصحية في السجون، غير أنها بقيت دون مستوى المعايير المقبولة دولياً. وقامت إدارة السجون بتدريب الاختصاصيين الاجتماعيين في السجون ونشرهم، كما قدمت البعثة التدريب بشأن المعايير الدنيا المقبولة.

٣٣ - قام مراقبو البعثة بزيارة السجون ومراكز الاحتجاز بشكل منتظم من أجل تقييم المركز القضائي للمحتجزين، ورصد العمل الفعلي بأنظمة التسجيل، وتقديم المساعدة في تنظيم سجلات وملفات السجون. وبدأ العمل على إعداد تقرير كامل عن حالة السجون في هايتي يتضمن توصيات لإجراء تحسينات.

جيم - نظام العدالة

٣٤ - بعد تشكيل الحكومة الجديدة للرئيس بريفال، أنشأت وزارة العدل أمانات حكومية للإصلاح القضائي والأمن العام. واستمر التعاون الوثيق بين وزارة العدل ومجتمع المانحين الدولي بشأن الإصلاح القضائي. وجرى التأكيد على الأولوية التي تمنحها الحكومة لهذا القطاع عن طريق الشروع في عقد اجتماعات تنسيق شهرية تحت رئاسة رئيس الوزراء. ونظمت وزارة العدل رحلة دراسية لمنع موظفي الوزارة فرصة للتأمل في توجه الإصلاح. وأعقب ذلك إصدار ورقة شاملة عن الإصلاحات القضائية وورقة استراتيجية بشأن الأولويات والجدول الزمني للتنفيذ. وساهمت البعثة بخبرتها الفنية في هذه الجهود. وأنشئت أول رابطة خاصة للقضاة في شباط/فبراير، وفي أيار/مايو، عين أمين للمظالم بتكليف دستوري، على الرغم من أن الموارد لم تكن قد خصصت له حتى تموز/يوليه.

٣٥ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير بعض التحسن في عملية التجهيز القضائي للقضايا، الأمر الذي أسفر عن زيادة نسبة السجناء المحكوم عليهم إلى المحتجزين رهن المحاكمة. وبدأت البعثة عقد اجتماعات محلية منتظمة بين سلطات السجون والسلطات القضائية وسلطات الشرطة، بغية تحسين الاتصال فيما بينها وتبسيط المرحلة السابقة للمحاكمة في الدعاوى وتفادي "حيرة" المحتجزين داخل النظام. وأسفرت هذه المبادرات عن تحسين التنسيق على الصعيد المحلي. غير أن التحقيقات القضائية كانت غير كاملة أو شبه معdenة في بعض المناطق. وعقد بعض الدورات التدريبية لموظفي القضاء والادعاء، ولكن ثمة حاجة إلى مزيد من التدريب والموارد من أجل تعزيز قدرة موظفي الادعاء على التحقيق.

٣٦ - وتستمر المشاكل المادية المتعلقة بمباني المحاكم والمعدات الأساسية ووسائل النقل. واستمر التأخر في دفع رواتب الموظفين القضائيين، كما يستمر القلق إزاء المستويات المنخفضة للأجور. وتعذر على المفتشين القضائيين، الذين كلفوا العمل قبل عام، الاستطلاع بمهامهم خارج العاصمة بسبب عدم وجود الموارد الكافية. وتحتاج المهارات الأساسية المتعلقة بإدارة المحكمة والميزانية إلى التعزيز. وشهد تقديم

التقارير بين الإدارة القضائية والوزارة تحسنا، غير أنه لا تزال هناك مشاكل فيما يتعلق بالاتصالات وقدرة الوزارة على تجهيز المعلومات.

٣٧ - وكان لعدم قدرة النظام القضائي على تقديم المجرمين المشتبه فيهم إلى المحاكمة بسرعة أثر سلبي، ليس على نظرة الجمهور إلى السلطة القضائية فحسب، بل كذلك على نظرته لنظام الشرطة والنظام الجنائي. واستمر عدم وجود عدد كاف من الموظفين في الحيلولة دون سير عمل هذا النظام. وأدى عدم تمنع القضاة بالأمن إلى إغفال المحاكم أحياها تحت ضغط الجمهور. وأعلن وزير العدل مؤخرا أن النية تتوجه إلى إنشاء المزيد من المحاكم. واستمرت المناوشات المتعلقة بالسياسات التي ينبغي اتباعها فيما يتعلق بالتعيين في النظام القضائي وتولي المناصب القضائية، وركزت على المؤهلات القضائية والتماشي مع الدستور. غير أن الفنيين القانونيين وغيرهم من المختصين ما فتئوا يعبرون عن الحاجة إلى إجراء مناقشة عامة وطنية شاملة بشأن اتجاهات الإصلاح القضائي.

٣٨ - وقدمت البعثة إلى السلطة التشريعية الهايتية ووزيري العدل والخارجية بيانا مفصلا بمعاهدات الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية المتعلقة بحقوق الإنسان التي لم تصدق عليها هايتي ونسخا عنها. وواصلت البعثة تعاونها الوثيق مع المبادرات الفرنسية والكندية ومبادرات الولايات المتحدة من أجل تعزيز النظام القضائي. ووجهت جهود خاصة إلى تحسين إدارة دوائر الادعاء، عن طريق مشروع رائد مشترك في ست مدن رئيسية في المقاطعات وضع لتعزيز قدرة النظام على متابعة القضايا إلى أن تصل إلى مرحلة المحاكمة. وقدمت البعثة المساعدة الفنية في صياغة النشرات الوزارية المقترحة المتعلقة بالاعتقال والاحتجاز، والتفتيش والاحتجاز، والاحتجاز من جانب الشرطة، واستخدام اللغة الكريولية في إقامة العدل. كما وضعت البعثة قانونا مقترحا بشأن منع السجن بسبب الديون المدنية.

٣٩ - واستمر رجال القانون التابعون للبعثة في تقديم التدريب في كلية التدريب القضائي بشأن مبادئ حقوق الإنسان والإجراءات الجنائية العادلة. وتم توسيع التدريب لكي يشمل استخدام صكوك حقوق الإنسان في الإجراءات المحلية. غير أنه لم يتم بعد تحديد مركز الكلية التدريبية ودورها في مهنة القضاء. وأجرت البعثة تجربة أولية في تدريب قضاة الصلح على طرائق الوساطة وتسوية النزاعات من أجل مساعدتهم على الوفاء بشكل أفضل بهذا الجانب من مسؤولياتهم، وكذلك للمساعدة على خفض عدد القضايا المعروضة على المحاكم، الأمر الذي سيزيد ثقة الجمهور في المسؤولين القضائيين. وأشارت التقارير الأولية إلى أن بعض القضاة نجحوا في تنفيذ الطرائق المكتسبة. وتضمنت الأنشطة التدريبية الأخرى التعاون مع المبادرات الدولية في تدريب المساعدين القانونيين للمحامين، وتعليم قانون حقوق الإنسان في كليات الحقوق في المقاطعات، وبخاصة فيما يتعلق بالعدالة الجنائية وأهميتها لهايتي.

٤٠ - واستمر مراقبو البعثة في زيارة المسؤولين القضائيين والمحاكم في جميع أنحاء البلد، وفي حضور المحاكمات، ورصد المركز القانوني للمحتجزين، ومناقشة الأمور المتصلة بالقانون وحقوق الإنسان مع أعضاء

السلطة القضائية. وساعد المراقبون في تنظيم السجلات في مكاتب الادعاء وفي المحاكم والمحافظة عليها. وواصلت البعثة، في اجتماعاتها مع المسؤولين القضائيين، ولا سيما مفوضي الحكومة، التركيز على المسئولية القضائية في رصد التسجيل في السجون والظروف السائدة فيها.

٤١ - وفي أيار/مايو، أصدرت البعثة تقييمًا مفصلاً لسير أعمال نظام العدالة الجنائية وقدّمت عدداً كبيراً من التوصيات بشأن الإصلاحات، استناداً إلى ملاحظاتها في الميدان. وزع التقرير على المسؤولين القضائيين والحكوميين، ومنظمات حقوق الإنسان، والبلدان المانحة، وغيرها من الأطراف المعنية. وعملت البعثة بالاشتراك مع الشرطة المدنية على إجراء تقييم مشترك للشرطة ونظام السجون والسلطة القضائية في كل مقاطعة إقليمية.

٤٢ - وسيستمر الإصلاح القضائي في هايتي في كونه موضوعاً هاماً لفترة طويلة. وبدأ التركيز على التدريب بسفر عن بعض الفوائد البسيطة، على الرغم من أنها قد تختفي إذا استمر التبدل السريع في المسؤولين، ولا سيما قضاة الصلح، على معدله الحالي. كما أسفرت المشاريع الرامية إلى تحسين إقامة العدل عن بعض النتائج الملمسة، بيد أنه لم يتم التغلب على العقبات الرئيسية حتى الآن. وقد حددت أهداف الإصلاح القضائي والاستراتيجيات الرامية إلى تحقيقها إلى حد كبير، على الرغم من أن العمل الفعلي على تنفيذها لا يزال معلقاً. إن الإصلاح القضائي، نظراً إلى ما يتسم به من طول الأجل، لا يحتاج إلى الوضوح فحسب، بل كذلك إلى القوة والطاقة الضروريتين لاستمرار تقدم العملية إلى أن تتغلب على العقبات التي لا يمكن تفاديتها.

سادساً - تعزيز حقوق الإنسان

٤٣ - أنتجت البعثة، تحت العنوان العريض لتعزيز المجتمع المدني ونشر المعلومات عن حقوق الإنسان، برامج قصيرة للتلفزيون والإذاعة عن دور الشرطة، والأوضاع في السجون، واشتراك المواطنين في العملية الديمقراطية، وقوانين القذف، وتكافؤ فرص التعليم للبنات، وعمل الصغار في الخدمة المنزلية. وزوّدت هذه البرامج على وسائل الإعلام في جميع أنحاء البلد. وبالإضافة إلى ذلك، أنتجت البعثة أفلاماً تدريبية على شرائط الفيديو مدة الواحد منها نصف ساعة وبرامج مدة الواحد منها ١٠ دقائق عن العلاقة بين الجمهوّر والمسؤولين الحكوميين المنتخبين، والشرطة ونظام العدالة، وتسويقة النزاعات، والثقافة وحقوق الإنسان؛ والعنف ضد المرأة، وحرية التعبير. واستضافت البعثة أيضاً سلسلة من البرامج الإذاعية التي تُثبت في جميع أنحاء جنوب هايتي، واتصل المستمعون في أثناء إذاعة هذه البرامج هاتفيّاً ووجهواً أسلحة إلى المراقبين وإلى الضيوف المدعويين. وركّزت هذه البرامج على دور القضاة ومسؤوليات الشرطة وغير ذلك من الأمور المتعلقة بحقوق الإنسان. وأنتجت البعثة طائفة من الملصقات والكتيبات المتصلة بالشرطة، وإجراءات إلقاء القبض والتظلم والقانون الجنائي، والعنف ضد المرأة، وتسويقة النزاعات بالوسائل السلمية، واشتراك المواطنين في المجتمع الديمقراطي.

٤٤ - واستهدفت البرامج التعليمية لحقوق الإنسان الوصول إلى طائفة عريضة من العناصر الفاعلة في المجتمع المدني، فضلاً عن المسؤولين الحكوميين المحليين المنتخبين والمعينين. ودرّبت البعثة عدة مئات من قادة المنظمات الريفية والنسائية والشعبية. وقام العديد من هؤلاء الأفراد فيما بعد، مدعومين من البعثة في بادئ الأمر، بعقد دورات دراسية مستقلة لأعضاء منظماتهم ومدارسهم ومجتمعاتهم المحلية. واشتمل أحد البرامج التدريبية المنظمة لأعضاء منظمات حقوق الإنسان على حلقات دراسية قصيرة عن التحقيق في قضايا حقوق الإنسان، والأنثروبولوجيا الشرعية، والإصلاح القضائي، بالإضافة إلى دورة تعليمية مكثفة لمدة أسبوعين عن مختلف جوانب العمل المتعلقة بحقوق الإنسان. وعقدت حلقات دراسية لرجال الصحافة في جميع مدن هايتي الرئيسية. وركّزت هذه الحلقات على دور رجال الصحافة في المجتمع الديمقراطي، ومبادئ حقوق الإنسان، وتقنيات التحقيق، ودور الشرطة. ودعي مسؤولو الشرطة المحلية إلى الاشتراك في المناقشات مع رجال الصحافة حول العلاقات بين الشرطة ووسائل الإعلام.

٤٥ - وعقدت حلقات دراسية لمسؤولي مجالس الحكم المحلي في المجتمعات المحلية في جميع أنحاء البلد. ويضطلع أعضاء هذه المجالس، الذين كثيراً ما يمثلون الوجود الحكومي الوحيد في المناطق الريفية، بطائفة من المهام المتصلة بالحكم المحلي وحفظ النظام. وحضر هذه الحلقات الدراسية ممثلون لما يزيد على نصف مجالس الحكم المحلي في البلد، وركّزت هذه الحلقات على القانون الجديد المتعلق بالمجالس المحلية، وسير نظام العدالة، ودور الشرطة، واشتراك المواطنين في العملية الdemocratic. واشترك في هذه الحلقات أيضاً قضاة ورجال شرطة وزعماء مدنيون.

٤٦ - وواصلت البعثة تقديم المساعدة في تطوير مرافق هايتي لتوفير المساعدة الطبية والاجتماعية والنفسية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في عهد الانقلاب. ونظمت البعثة أيضاً أسبوعاً من الأنشطة المتعلقة بالطب وحقوق الإنسان، عقدت خلاله محافل بالاشتراك مع كليات الطب والتمريض وعلم النفس في جامعة هايتي الحكومية. وانصبّت المناقشات في هذه المحافل على مفاهيم الأخلاقيات الطبية، وتقديم المساعدة إلى ضحايا العنف، وضرورة جبر الضرر الاجتماعي النفسي.

٤٧ - وعمل مراقبو البعثة مع المسؤولين المحليين في رعاية مسابقات للفنون المتعلقة بحقوق الإنسان، وعقدت حفلات عامة لعرض الأعمال الفائزة، وفي رعاية رسم الصور الجدارية الزيتية العامة ذات المواضيع المتعلقة بحقوق الإنسان من أجل أفراد الجمهور الذين لا يصلون إلى الوسائل الإعلامية الأخرى.

٤٨ - ونظمت البعثة، بالتعاون مع وزارة شؤون المرأة، سلسلة من الحلقات الدراسية عن حقوق المرأة تناولت القانون الدولي وقانون هايتي، والتمييز، والعنف ضد المرأة، واشتراك المرأة في الحياة العامة. وقدمت البعثة المساعدة إلى وزارة التربية والشباب والرياضة في وضع مناهج دراسية عن حقوق الإنسان وال التربية الوطنية وتعليم أساليب تسوية النزاعات.

سابعا - العلاقات مع الوكالات الدولية

٤٩ - واصلت البعثة العمل، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في دعم الإصلاح واحترام حقوق الإنسان في سجون هايتي. وشملت المساعي المشتركة مشروعها لتحديد هوية جميع المحتجزين في السجون والتحقق من وضعهم القانوني. وستستخدم نتائج هذا الإحصاء لتحديد الإصلاحات اللازمة وتيسير القيام دون إبطاء بإجراء المحاكمات واتخاذ الإجراءات القانونية الواجبة في حالة الأفراد المحتجزين دون وجه حق.

٥٠ - واستهل مشروع مشترك بين البعثة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). ووفّر هذا المشروع التدريب على تسوية النزاعات واستفاد من جهود البعثة لإطلاع رجال القضاء والزعماء القرويين وأعضاء منظمات حقوق الإنسان على طرق تسوية النزاعات بالوسائل السلمية وعلى برنامج اليونسكو الدولي لثقافة السلام. وشمل هذا المشروع عقد حلقات دراسية للسلطات القضائية وأعضاء منظمات حقوق الإنسان، كما شمل إنتاج ملصقات وكتيبات وفيلم تدريبي مسجل على شريط الفيديو وعروض مسرحية بشأن تسوية النزاعات، وذلك باللغة الكربولية.

٥١ - وكان للبعثة اتصالات متبدلة متواصلة ومفيدة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية بشأن أنشطة البعثة المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان.

العلاقات مع بعثة الأمم المتحدة في هايتي/بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي (بعثة الأمم المتحدة)

٥٢ - شارك موظفو البعثة في الأفرقة العاملة الثلاثية المؤلفة من مسؤولين في حكومة هايتي وممثلي أصدقاء الأمين العام من أجل هايتي^(١) وموظفي بعثة الأمم المتحدة في هايتي وخليفتها بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي. وعالجت هذه الأفرقة طائفة من المسائل المتصلة بالأمن العام وحفظ النظام وأداء الشرطة الوطنية الهايتية. وظلت البعثة المدنية تعمل بالتعاون مع العناصر العسكرية وعناصر الشرطة التابعة لبعثتي الأمم المتحدة. وشاركت البعثة المدنية في اجتماعات التنسيق الأسبوعية التي يعقدها الموظفون المدنيون والعسكريون التابعون لبعثتي الأمم المتحدة وموظفو الإعلام التابعون للشرطة المدنية، وزوّدت وحدة الإعلام التابعة لبعثتي الأمم المتحدة، وبصورة منتظمة، بممواد مسجلة على أشرطة الفيديو.

٥٣ - وزوّدت البعثة المدنية الشرطة المدنية بمعلومات مفصلة عن انتهاكات حقوق الإنسان المبلغ عنها، كما زوّتها، عند الاقتضاء، بمعلومات عن الصعوبات التنفيذية وغيرها من الصعوبات التي تؤثر على أداء الشرطة الوطنية الهايتية في المناطق. وعلى الصعيد المحلي، تعاون مراقبو البعثة المدنية تعاوناً وثيقاً مع موظفي الشرطة المدنية فتبادلوا معهم المعلومات على أساس يومي، ولا سيما في الأمور المتعلقة بالأمن والشرطة الوطنية الهايتية ومعاملة المحتجزين. وشارك أفراد الشرطة المدنية، في جميع المناطق، في

الاجتماعات والحلقات الدراسية التي استضافتها البعثة المدنية وتناولت دور الشرطة ومسؤولياتها في المجتمع الديمقراطي. وفي هذه الاجتماعات قام ضباط الشرطة المدنية مارارا بتقديم عروض عن أوجه عمل الشرطة وكانوا حاضرين للرد على الأسئلة التي وجهوها إليهم أفراد الشرطة الوطنية الهايتية ورجال القضاء وغيرهم. وواصل العنصر الإداري في بعثتي الأمم المتحدة تزويد البعثة المدنية بكامل طائفة الخدمات الإدارية المشروحة في تقريري المؤرخ ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ (A/50/861، الفقرة ٤٠).

ثامنا - خاتمة

٤٤ - أكدت في تقريري السابق إلى الجمعية العامة ما تتمتع به البعثة من خبرة ميدانية وفنية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتوطيد دعائم المؤسسات. ويعطي هذا التقرير، الذي يستند إلى المعلومات التي وفرها مراقبو البعثة في الميدان، صورة شاملة للتقدم الذي أحرز حتى الآن في ميادين المسؤولية المسندة إلى البعثة في إطار ولايتها المحددة. وقد تحقق الانتشار الكامل لقوة الشرطة الجديدة وشهدت الأوضاع السائدة في السجون في جميع أنحاء البلد شيئاً من التحسن. وتبذل الجهود في الوقت الحالي لإعادة بناء النظام القضائي.

٥٥ - ومع ذلك، تشهد الممارسات المخالفة للمبادئ الدولية لحقوق الإنسان وحوادث "العدالة" الشعبية وانعدام الأمان للقضاة وأفراد الشرطة على استمرار هشاشة المؤسسات القائمة أو الحديثة الإنسانية. ولا يزال هناك ما يتعيّن القيام به لدعم الجهود التي يبذلها كل من الحكومة والمجتمع الدولي لتحسين أداء هذه المؤسسات ولزيادة ثقة الجمهور التي سيكون لا بد منها إذا ما أريد تأمين مستقبل ديمقراطي لهايتي. وتعليم وتدريب مدربي المستقبل والموظفين الأساسيةين في مجال حقوق الإنسان إنما هو أمر حاسم الأهمية للأداء الصحيح في نظمي الشرطة والعدالة. ولا تزال هناك حاجة إلى المساعدة التقنية والرصد وإلى تعزيز برامج التربية الوطنية وبرامج تعليم حقوق الإنسان.

٥٦ - ونظراً لما تقدم، ورداً على طلب الرئيس بريفال الوارد في الرسالة المرفقة المؤرخة ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٦، أوصي بأن تأخذ الجمعية العامة بتمديد ولاية عنصر الأمم المتحدة في البعثة المدنية الدولية في هايتي حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ باختصاصاته القائمة. وأوصي، وقد وضعت في اعتباري ما تم في شباط/فبراير ١٩٩٦ من تخفيض حاد في عدد الموظفين، بإبقاء ملاكيهم على ما هو عليه.

الحواشي

(١) الأصدقاء الستة هم: الأرجنتين وشيلي وفرنسا وفنزويلا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية.

مرفق

رسالة مؤرخة ١٨ تموز يوليه ١٩٩٦ ووجهة من رئيس هايتي
إلى الأمين العام

لا تزال الجهود التي تبذلها حكومتي لتعزيز المؤسسات الديمقراطية وضمان احترام أفضل لحقوق الإنسان مستمرة، وما فتئت تأتي بنتائج مرضية.

ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتطلب القيام به لإتمام عملية تعزيز المؤسسات لكي تتمكن من القيام على أكمل وجه بالدور الذي ينتظره السكان منها.

ومن الثابت أن الدعم الذي تقدمه البعثة المدنية الدولية في هايتي المشتركة بين منظمة الدول الأمريكية وال الأمم المتحدة إلى المؤسسات التي لا بد من أن يكون أداؤها جيدا لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحرىيات الأساسية ما زال عظيم الفائدة. وما زلت مقتنعا بأن من الممكن أن تستمر البعثة في القيام بدور هام.

وببناء على ذلك، أتمنى تمديد وجود هذه البعثة في هايتي، وسأكون ممتنًا لو تكررتكم بإحالته هذا الطلب إلى الجمعية العامة.

(التوقيع) رينيه بريفال

— — — — —